# الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية للعراق – الواقع والمؤمل لمنظور ادارة الدولة لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية للمدة من ( 2023–2030)

ا.د.محمد يوسف حاجم
جامعة ديالى/ وحدة الابحاث المكانية
كلية التربية للعلوم الانسانية

أ.د. سهاد علي شهيد
الجامعة المستنصرية
كلية الادارة والاقتصاد

أ. م. د. جهان صالح أحمد
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة

## الملخص

تبنت الكثير من الدول التوجهات العالمية التي شرعت بصياغة وثائق وطنية لسياساتها السكانية انطلاقا من الفهم الواعي لمسؤولياتها في احداث توازن سكاني قائم على خيارات الناس في تقرير اعداد الولادات في التركيبة الاسرية، بالمقابل ضمان تحقيق صحة انجابية تكفل خفض معدلات الوفيات وتضمن صحة الام فضلا عما يتبع ذلك من قدرة الدول على تحسين وضع تعليم الاطفال وتنشئتهم من جانب وضمان العيش المناسب للافراد الاخرين من جانب اخر، كما ان تحسين نوعية الحياة اقتضى التوسع في سياسات تدعم الشرائح السكانية في الفئات العمرية المختلفة بمنهج تنموي مستدام. وعليه اطلقت حكومة جمهورية العراق عام (2014) الوثيقة الوطنية الاولى للسياسات السكانية لتكون اول وثيقة بعد عام (2003) فيما يخص سكان العراق .

**الكلمات المفتاحية : العراق ، السكان ، السياسة ، إدارة الدولة ، اجتماع .**

# Iraq's National Population Policy Document: Reality and Hope from a State Administration Perspective to Address Social and Economic Challenges of Administration for the Period2023-2030

**Prof. Dr. Muhammad Yousef Hajim**
**University of Diyala - Spatial Research Unit**
**College of Education for the Humanities**
**Prof. Dr. Suhad Ali Shahid**
**College of Administration and Economics / Al-Mustansiriya University**
**Assistant Professor Dr. Jahan Saleh Ahmed / Ministry of Higher Education and Scientific Research / Department of Studies, Planning, and Follow-up**

**Abstract**

Many countries have adopted global trends and begun formulating national population policy documents based on a conscious understanding of their responsibilities in creating a population balance based on people's choices in

determining the number of births in the family structure, in return ensuring reproductive health that guarantees reducing mortality rates and ensuring maternal health, in addition to the subsequent ability of countries to improve the status of children's education and upbringing on the one hand and ensuring a decent standard of living for other individuals on the other hand. Improving the quality of life also necessitated the expansion of policies that support population segments in different age groups with a sustainable development approach. Accordingly, the Government of the Republic of Iraq launched in 2014 the first national population policy document to be the first document after 2003 regarding the population of Iraq.

**Keywords: Iraq, population, politics, state administration, society.**



## 1- المقدمة:

تبنت الكثير من الدول التوجهات العالمية التي شرعت بصياغة وثائق وطنية لسياساتها السكانية انطلاقا من الفهم الواعي لمسؤولياتها في احداث توازن سكاني قائم على خيارات الناس في تقرير اعداد الولادات في التركيبة الاسرية، بالمقابل ضمان تحقيق صحة انجابية تكفل خفض معدلات الوفيات وتضمن صحة الام فضلا عما يتبع ذلك من قدرة الدول على تحسين وضع تعليم الاطفال وتنشئتهم من جانب وضمان العيش المناسب للافراد الاخرين من جانب اخر، كما ان تحسين نوعية الحياة اقتضى التوسع في سياسات تدعم الشرائح السكانية في الفئات العمرية المختلفة بمنهج تنموي مستدام. وعليه أطلقت حكومة جمهورية العراق عام (2014) الوثيقة الوطنية الاولى للسياسات السكانية لتكون اول وثيقة بعد عام (2003) فيما يخص سكان العراق.

## 2-الخلفية التاريخية لانطلاق الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في العراق (2014) :

اصدر العراق اول وثيقة وطنية للسياسات السكانية بعد عام 2003 – والتي اعلن عنها عام (2014) وتم صياغتها في ضوء تحليل موضوعي قائم على الادلة لمحاور اساسية في حياة سكان العراق .وقد تضمنت رؤى مستقبلية واهدافا محددة بالإضافة الى الاجراءات الواجب اعتمادها تحقيقا لتلك الاهداف ،غير ان ما شهده العراق من احداث بعد صدور الوثيقة الاولى من تحديات وتحولات سياسية وعسكرية واجتماعية ووبائية تزامناً مع ما اصدره المجتمع الدولي من الاعلان العالمي لأهداف التنمية المستدامة للتفرة (2015-2030) وما اعلنه العراق من التزامات في بيانه الرسمي المعلن في قمة نيروبي للسكان والتنمية 2019 ,

هذه الاحداث افضت الى ضرورة تحديث الوثيقة الاولى للسياسات السكانية لتراعي كل هذه التحولات والمتغيرات وانعكاساتها .وضرورة تكوين فريق وزاري واقليمي لمراجعتها واعادة صياغتها[1].

**3-الفريق الفني الوزاري القائم على اصدار الوثيقة الوطنية المحدثة الحالية (2023):**

عمل فريق فني متقدم ومتخصص بلغ عددهم (18) عضوا برئاسة السيد وزير التخطيط و (8) من الخبراء تم تكليفهم كأعضاء لجنة صياغة الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية مهمتها تحديث الوثيقة وتنقيح محاورها لتتلاءم مع التحديات والتحولات الديموغرافية للعراق وبأشراف اللجنة الوطنية للسياسات السكانية على مدى عام كامل حيث قامت هذه اللجنة بأجراء مراجعة موضوعية ودقيقة لبنود الوثيقة الاولى واعدت صياغتها بما يوائم مع التحولات الجديدة على المستويين الوطني والدولي، استندت هذه الوثيقة على عدد من المنطلقات:-

- تبني الحكومة العراقية رسميا (رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030) التي اعدتها وزارة التخطيط.
- اكدت على رؤية ان العراق سيشهد في عقده الثالث من هذا القرن (2021-2030) قرب دخوله لمرحلة الهبة الديموغرافية وهي مرحلة فريدة في تاريخ العراق يواجه فيها فرصة سكانه بارتفاع نسبة السكان في سن العمل وانخفاض معدلات الاعالة.
- اكدت على إمكانية زيادة مستويات الادخار والاستثمار وتحسين الانتاجية.
- اكدت على مبادئ وتوجهات ليسترشد بها في تحقيق توازن سكاني يوفر بيئة مناسبة لضمان عيش كريم لأفراد المجتمع في فئاته العمرية المختلفة.

في حال ان العراق لم يغتنم الفرصة فسيواجه العراق صعوبات حقيقية اهمها ارتفاع معدلات البطالة وتراجع مستويات المعيشة للسكان عموما.

**المحور الأول: اجراءات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في هذا الصدد كجهة ساندة على تبني وتنفيذ محاور الوثيقة**

تم تشكيل لجنة مركزية تضم فريق عمل (استشاري وتنفيذي) في مقر الوزارة/ دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، (3- امر وزاري ) اذ باشر الفريق منذ نهاية شهر كانون اول عام (2023) بالتشاور لوضع الاليات التي يمكن ان تساهم بترجمة هذه الوثيقة بمحاورها الاحدى عشر من خلال اقتراح مشاريع ومؤشرات محددة قابلة للتطبيق وفق كل اجراء من اجراءات الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية في العراق والتي تكون



(1) الامانة العام لمجلس الوزراء – المجلس الاعلى للسكان — الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية 2023.

وزارة التعليم العالي المعنية بالأشراف والمتابعة على كافة دوائر والتشكيلات التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث، واوصت اللجنة بالآتي:[1]

- تعد الوثيقة الحالية الصادرة عام (2023) والمحدثة المرجع الرسمي لتوجهات السياسة السكانية في العراق وان اي مشروع لاي وزارة (بعد صدورها) سواء كان معدا او يخطط له حاليا او مستقبلا ان تكون الوثيقة حاضرة ويسترشد ببنودها وتوصياتها وعند اعداد أي دراسة تخطيطية للسكان من الضروري ان تكون هذه الوثيقة احد من المصادر الاساسية عند المصادقة، كما حثت اللجنة المركزية على تعزيز الدراسات الاكاديمية التي لها علاقة بالسكان ومعيشتهم والمبنية على محاور هذه الوثيقة لحل المشكلات والتحديات التي تواجه السكان في العراق.[2]
- تحقيق الترابط بين العناصر الرئيسية وهي المتغيرات (الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية) في إطار التنمية المستدامة
- الوصول الى الهدف الأساس والمتمثل بتحقيق الرفاهية للفرد العراقي وباختلاف مكوناته وطوائف.

**1-المبادئ الاساسية التي تبنتها السياسة السكانية في العراق 2023-2030**

- مبدأ احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية والحق في الحياة والصحة والتعليم والكرامة الانسانية والعدالة الاجتماعية والمساوات.
- التحرر من التمييز على اساس الجنس او العرق او الدين والايمان بمبدأ تكافؤ الفرص للجميع وفق ما جاء به دستور جمهورية العراق لعام (2005).
- الاسرة هي الوحدة الاساسية للمجتمع.
- التماسك المجتمعي وتنمية العلاقات الاجتماعية.
- السلم المجتمعي من اجل تعزيز الامن الانساني.
- العدالة والانصاف في الحقوق والواجبات.
- الشمول وعدم الاقصاء والتهميش والشراكة الواسعة لتحقيق المساوات في الفرص.
- توفير البيانات الاحصائية للسكان التي تساهم في التخطيط السكاني في العراق. (3-ص8-12)

(1) الامانة العامة لمجلس الوزراء – المجلس الاعلى للسكان – الوثيقة الوطنية للسياسة للسكان 2013.

(2) جمهورية العراق. مجلس الوزراء–المجلس الاعلى للسكان – دراسة تحديات النمو السكاني وتداعيته على التخطيط التنموي والانفاق –دائرة شؤن اللجان – 2024 – دراسة (غير منشورة) ص17.

**2-خلاصة التوجهات العامة للسياسة السكانية في العراق[1]**

- تعزيز مفهوم الامن الانساني وايجاد الحلول للمتغيرات الطارئة مثل الكوارث والنزوح والتهجير والتغير المناخي.
- تعزيز وتوسيع برامج الصحة والحقوق الانجابية وفقا للقانون كتنظيم الاسرة والتوعية الإعلامية.
- ايلاء الشباب فتيات وفتيان الاولوية في البرامج التعليمية وتعزيز المهارات وغرس القيم الصحية في مجال الزواج والانجاب وتماسك الاسرة.
- تمكين المرأة وتفعيل مشاركتها على جميع محاور الدولة.
- ادامة التواصل مع الجاليات العراقية في المهجر ودعمهم ومشاركتهم في البرامج التنموية.
- ادماج الابعاد السكانية في مفاصل التخطيط وتوجيه الموارد المالية لتكون مشاركة بالتداخل القطاعي
- تعزيز الانفاق العام بما يضمن الكفاية والكفاءة.
- منع العنف بكافة اشكاله وفقا للقانون.
- ضمان مراعاة بنود الوثيقة عند اعداد او تعديل القوانين.

**خلاصة الرؤية والاهداف للسياسة السكانية في العراق.[2]**

ان اهداف السياسة السكانية تكون اهداف عامة بعيد المدى وقصير المدى، وبشكل عام فان الأهداف العامة تقسم الى:

- ✓ الهدف العام 1: تحقيق استدامة في العيش الكريم تأكيدا لدستور لعراق 2005
- ✓ الهدف العام 2: ايجاد سكان اصحاء مندمجين ماهرين وذوي قدرات بشرية ومعرفية عالية
- ✓ الهدف العام 3: ايجاد معدلات اعالة عمرية واقتصادية منخفضة تسمح بتحسين حياتهم وحياة اسرهم.

هذا ويرتبط تحقيق الاهداف العامة اعلاه بتنفيذ هدفين استراتيجيين:

**3-1هدف استراتيجي بعيد المدى، ويتمثل بالآتي:**

- احداث تغيرات كمية ونوعية في حياة السكان لبلوغ التنمية عام 2030

(1) جمهورية العراق. مجلس الوزراء-المجلس الاعلى للسكان – دراسة تحديات النمو السكاني وتداعيته على التخطيط التنموي والانفاق –دائرة شؤن اللجان – 2024 – دراسة (غير منشورة) ص17.

(2) الامانة العامة لمجلس الوزراء – المجلس الاعلى للسكان – الوثيقة الوطنية للسياسة للسكان 2013.

- تحقيق العدالة وتكافئ الفرص.
- بلوغ معدلات نمو تتوافق مع متطلبات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية
- الحفاظ على تركيب عمري متوازن وتحقيق تقدم في خصائص السكان وفي استقرارهم ورفاهيتهم.

**2-3 هدف استراتيجي قصير المدى:**

- انخفاض سريع في معدلات وفيات الامهات والاطفال الرضع والاطفال دون الخامسة من العمر.
- تحسين انماط الخصوبة والنمو السكاني.
- تعزيز متطلبات السكان في التعليم والصحة وبما يحسن من اوضاع الاسرة.
- تحقيق تمكين المرأة والشباب وتلبية حاجاتهم
- التوظيف الملائم للهبة الديموغرافية واستثمارها والتي يتوقع ان يصل نسبة العمل في العراق الى 60% لتنخفض بذلك معدلات الاعالة واعباؤها .

**4-المحاور والاهداف والإجراءات التي تبنتها الوثيقة (2023-2030) (2- ص10 )**

ان اهم المحاور التي تم اقتراحها تمثل أحد عشر محورا اساسيا لتحقيق اهداف ورؤية ومبادئ السياسة السكانية في ضوء الاولويات والالتزامات الوطنية والتوجهات الاقليمية والدولية –وبما يعزز من تحقيق تنمية سكانية مستدامة مستجيبة لرؤية العراق (2030)، وهذه المحاور كالاتي[1]

- **التعليم والتعلم**
- **الانجابية**
- **الطفولة –حقوق وحماية**
- **الشباب والتشغيل**
- **تمكين النساء والحد من العنف**
- **الفات السكانية الهشة**
- **السكان والتغيرات المناخية**
- **الهجرة**
- **السكن**
- **القيم والتماسك المجتمعي**
- **المناصرة والتثقيف السكاني**

اما اهم الإجراءات التي ستتكفل بها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبما يتوافق من المحاور الاحدى عشر وتتلخص تلك الإجراءات على الاتي:



(1) جمهورية العراق. مجلس الوزراء-المجلس الاعلى للسكان – دراسة تحديات النمو السكاني وتداعيته على التخطيط التنموي والانفاق –دائرة شؤن اللجان – 2024 – دراسة (غير منشورة) ص11.

- اعلام اقسام الدراسات والتخطيط والمتابعة بتنفيذ حملة اعلامية عن الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية المعلنة في العراق من خلال عقد ندوات وورش ونشر مطويات وفلكسات متحركة برؤية ورسالة واهداف الوثيقة الوطنية تتبناها كلية الادارة والاقتصاد لتعكس اهتمام الجامعات بمثل هكذا وثائق (تنظم مركزيا الفلكسات والمطبوعات من قبل الوزارة).
- اشعار وزارة التربية بأدراج الوثيقة كمفردة تدرس في أحد المواد الاجتماعية او مادة حقوق الانسان وعرضها بشكل دقيق وشفاف ليفهم الجيل الجديد ان الحكومة مهتمة بمستقبلهم.
- ارسال الوثيقة الى جميع دوائر الدولة وتضمينها كمصدر اساس في وضع المشاريع مع الاشارة لاي الاهداف التي سوف يحققها المشروع على المدى القصير او البعيد.
- التعجيل بعقد مؤتمر برئاسة احدى الجامعات الام بغداد او المستنصرية يترأس المؤتمر احد أعضاء اللجنة المركزية العليا، يجمع فيه جميع مدراء اقسام الدراسات والتخطيط والمتابعة. فضلا عن عمداء كليات الادارة والاقتصاد لتسليط الضوء على اهمية الوثيقة واعتماد البرامج العلمية الداعمة لتحقيق اهدافها.
- عمل استبيان استطلاع بصيغة الكترونية (Google Form) من الوزارة دائرة الدراسات والتخطيط ولمرحلتين – كل ستة اشهر – للتعريف بالوثيقة الوطنية في تبويب بعض المؤشرات التي يمكن ان تساهم في متابعة نسب الانجاز المتحققة من خلال المحاور المطروحة بالوثيقة ومفرداتها – وتقوم دائرة الاحصاء والمعلوماتية بالوزارة – بتحليل المؤشرات المستلمة من الجهات الاتية (الطلبة – التدريسيين – الموظفين – القيادات الجامعية) واعلام اللجنة العليا بالمؤشرات التي تستخرجها من تجميع وتحليل النتائج
- توجيه طلبة الدراسات العليا في كليات (الادارة والاقتصاد –والقانون –والآداب –والعلوم الانسانية والتربوية والعلوم الاسلامية والمراكز العلمية والبحثية ) في تبني المحاور المثبتة بالوثيقة مجالا حيويا لدراسات تفصيلية عن مناطق من كل المحافظات العراقية تتعلق باعتماد احدى محاور الوثيقة المؤلفة من احد عشر محورا اساسيا لتحقيق اهداف ورؤية ومبادئ السياسة السكانية في ضوء الاولويات والالتزامات الوطنية والتوجهات الاقليمية والدولية –وبما يعزز من تحقيق تنمية سكانية مستدامة تستجيب لرؤية العراق 2030 .وتكون مبررات الدراسة هي الوثيقة يحدد فيه البعد المكاني للدراسة على مستوى ناحية او قضاء او محافظة عراقية والبعد الزماني من (2023–لغاية 2030) وتشمل المحاور الاحدى عشرة.
- اعداد فورمات او اطر معلوماتية موحدة للتعرف على الانجازات التي تقوم بها الجامعات من خلال توجيه شعب الدراسات والتخطيط والمتابعة في الجامعات وتشكيلاتها من الكليات والمراكز على رفع تقارير دورية كل ثلاثة أشهر –لمقارنة الجامعات الفاعلة في تنفيذ هذه المقترحات العاجلة (يصمم نموذج خاص).

- يفضل عمل لجان دائمة في كل كلية او مركز بحثي – يكون عملها تنسيقي وتنفيذي لمتابعة انجاز محاور هذه الوثيقة ورفع تقارير دورية توحد الى رئاسة الجامعة ومن ثم ترسل الكترونيا الى الوزارة .

**المحور الثاني: الاولويات والمراجعات التي تعتمدها الجامعات لتنفيذ ومتابعة الاداء في مجال تفعيل الوثيقة والوزارات والجهات الساندة بالمتابعة**

– لكل فرد الحق في التعليم، الذي يجب أن يوجه نحو التنمية الكاملة للموارد البشرية والكرامة الإنسانية والإمكانات، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والطفولة. وينبغي تصميم التعليم بحيث يعزز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسكان والتنمية. يجب أن تكون المصالح الفضلى للطفل هي المبدأ التوجيهي للمسؤولين عن تعليمه وتوجيهه؛ وتقع هذه المسؤولية في المقام الأول على عاتق الوالدين (العائلة).[1]

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: التربية الاساسية –العلوم الانسانية –القانون والسياسة –العلوم الاسلامية –الادارة والاقتصاد – الطب – الصيدلة – مراكز دعم المرأة والطفولة**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية**

- ينبغي لجميع الدول والأسر أن تعطي أعلى أولوية ممكنة للأطفال. للطفل الحق في مستويات معيشة ملائمة لرفاهيته، والحق في التمتع بأعلى المستويات الصحية التي يمكن بلوغها، والحق في التعليم.
- للطفل الحق في الحصول على الرعاية والتوجيه والدعم من الوالدين والأسرة والمجتمع، وفي حمايته بالتدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتربوية المناسبة من جميع أشكال العنف الجسدي أو العقلي أو الإصابة أو سوء المعاملة أو الإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال. وسوء المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك البيع، والاتجار، والاعتداء الجنسي، والاتجار بأعضائه.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: التربية الاساسية –العلوم الانسانية –القانون والسياسة –العلوم الاسلامية –الادارة والاقتصاد – الطب – الصيدلة – مراكز دعم المرأة والطفولة**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية**



(1) سهاد علي شهيد، الاجراءات المقترحة لمتابعة تنفيذ الوثيقة الوطني والسياسة السكانية (الخطة الاستراتيجية الوطنية للسكان) – الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد قسم الاحصاء –دراسة قدمت في اجتماع وزاري تشاوري للجنة – قسم الإحصاء/كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة(غير منشورة )

- اجراء مراجعة شاملة للقوانين والتشريعات التي تخص التعلم والتعليم والعمل على ضرورة تشريع قوانين تلزم الوالدين على الالتحاق بمحو الامية لتوسيع قاعدة التعليم للفئات الهشة. وينبغي للقادة الوطنيين والمجتمعيين تعزيز المشاركة الكاملة للرجل في الحياة الأسرية والاندماج الكامل للمرأة في الحياة المجتمعية. وينبغي للوالدين والمدارس ضمان غرس المواقف التي تحترم النساء والفتيات على قدم المساواة في الأولاد منذ أقرب عمر ممكن، إلى جانب فهم مسؤولياتهم المشتركة في جميع جوانب الحياة الأسرية الآمنة والمأمونة والمتناغمة. وهناك حاجة ماسة إلى البرامج ذات الصلة للوصول إلى الأولاد قبل أن يصبحوا نشطين جنسيا[1].

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء : التربية الاساسية –العلوم الانسانية –القانون والسياسة –العلوم الاسلامية – الطب – مراكز دعم المرأة والطفولة**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط– وزارة التربية**

التأكيد على انخراط الاطفال تحت سن 15 سنة بمدارس التعليم الابتدائي ويكون المنهج الاساسي هو مبدا التحفيز والمكافئات والابتعاد عن التهديد لكون تلك الفئات تنتمي اغلبها للمجتمعات الهشة (ذات المستوى المعاشي المتدني) بنسبة اكبر بالتالي يتم ربط الوضع الاقتصادي للأسرة بمبدأ التعليم مقابل حوافز تشجيعية ومادية، وخاصة العوائل التي تمتلك اكثر من ثلاثة اطفال. كما ينبغي للحكومات، بالتعاون مع أصحاب العمل، توفير وتعزيز الوسائل اللازمة لتسهيل التوافق بين المشاركة في القوى العاملة ومسؤوليات الوالدين، وخاصة بالنسبة للأسر ذات المعين الوحيد التي لديها أطفال صغار. ويمكن أن تشمل هذه الوسائل التأمين الصحي والضمان الاجتماعي، ومراكز الرعاية النهارية والمرافق للأمهات المرضعات داخل أماكن العمل، ورياض الأطفال، والوظائف بدوام جزئي، وإجازة الأبوة مدفوعة الأجر، وإجازة الأمومة مدفوعة الأجر، وجداول العمل المرنة، والصحة الإنجابية وصحة الطفل. خدمات توعوية متنوعة.



(1) food security and sustainable development division united nations economic commission for africa addis ababa (ethiopia),1998," population policies, environment and sustainable development in the eca region", population policies, environment and sustainable development in the eca region, pp(3-5). https://repository.uneca.org/handle/10855/4662 .

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: التربية الاساسية –العلوم الانسانية –القانون والسياسة –العلوم الاسلامية – الطب – مراكز دعم المرأة والسكان.**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط**

• توفير بيانات مكانية تعتمد على خرائط التوزيع الجغرافي والمكاني للمدارس والمؤسسات التعليمية (الابتدائية–الاعدادية–الثانوية–التعليم المهني) لجميع الاقضية والنواحي والمدن داخل العراق حسب التوزيع السكاني والتركيز على مناطق المجتمعات الهشة، ان توفير وسائل المواصلات والنقل يعد من الاساليب المحفزة للانخراط بالتعليم على مستوى الريف والمدينة. كما ان بناء مؤسسات تعليمية كافية بحيث تتناسب وكثافة الاعداد السكانية اصبح ضرورة ملحة لتنفيذ خطط السياسات السكانية لبلوغ هدف التعليم والتعلم الذي يعد منطلق لتحقيق بقية الاهداف التنموية والاقتصادية كما ان هذه المؤسسات يجب ان تكون مؤهلة لتعليم الطفل مهارات اساسية كماً نوعاً من ناحية الكوادر والاساليب التعليمية الحديثة.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء : التربية الاساسية –العلوم الانسانية ––العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والسكان**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية**

• تكثيف الحملات التوعوية لجميع فئات المجتمع للتعريف بأهمية الاعداد النفسي للطفل والشباب في مراحل عمرية مبكرة كما تركز تلك الحملات التوعوية عن اهمية التخطيط البشري الصحيح وذلك بما ينسجم بالأهداف المذكورة بالسياسات السكانية ويتم اشراك قنوات ومنظمات ومؤسسات القطاع الخاص بشكل اساسي بحملات التوعية ومشاركة النقابات العمالية والمهنية اضافة الى المؤسسات التعليمية والمؤثرين في المجتمع وقنوات التواصل الاجتماعي واختيار منهجية موحدة في التوعية ونشر الثقافة السياسة السكانية واخذ تجارب دول خاضت تلك الحملات التوعية بنجاح[1].

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: التربية الاساسية –العلوم الانسانية ––العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان.**

**الوزارات الساندة –وزارة الاعلام – وزارة الشباب والرياضة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية**



([1]) Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3-14 June 1992, vol. I, Resolutions Adopted by the Conference (United Nations publication, Sales No. E.93.I.8 and corrigenda), resolution 1, annex II. https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/171232/EB91_Inf.Doc-5_eng.pdf

- تعليم أولي شامل وذو صلة بالمعلمين والقيادة المدرسية (بما في ذلك النظرية والممارسة التربوية الجيدة لمجموعة من المتعلمين). ويتضمن التطوير المهني المستمر والدعم لجميع المعلمين وقادة المدارس وموظفي الدعم. اجراء حزمة المكافآت والحوافز المادية التي تجتذب وتحافظ على أفضل المرشحين في المهنة مقارنة بالمهنيين المماثلين. توفير بيئة تعليمية وتعلمية آمنة وصحية ومحفزة. على سبيل المثال، ما هي سياسات المعلمين التي تعمل بشكل أفضل لضمان جودة المعلمين والتدريس؟ وترتبط هذه بدورها
- بشكل إيجابي بالرضا الوظيفي للمعلمين، وسلوكيات المعلمين الإيجابية، فضلاً عن تحفيز الطلاب وإنجازاتهم.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: التربية الاساسية –العلوم الانسانية ––العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية–**

• تُظهر أبحاث أن أنظمة التعليم عالية الأداء تبني مواردها البشرية من خلال التركيز على جذب المعلمين الجيدين وتدريبهم ودعمهم، بدلاً من التركيز على استنزاف المعلمين الضعفاء أو فصلهم. اذ غالبًا ما يتعين على البلدان الفقيرة بالموارد والدخل المنخفض أن توازن بين قضايا مراعاة التكلفة بعناية أكبر عند اتخاذ قرار بشأن تعيين المعلمين وشروط التعليم والتوظيف لتلبية متطلبات الوصول والجودة؛ ومع ذلك، فإنها لا تزال تعتمد على سياسات لجذب أفضل الأفراد والاحتفاظ بهم وتحفيزهم للتدريس .

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: التربية الاساسية – العلوم الانسانية ––العلوم الاسلامية–**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية–**

• العمل على دمج السياسات التنموية المختلفة مع السياسات السكانية حتى تتمكن من العمل في مجموعة واسعة من المناطق (على مستوى المحافظات) وأنظمة التعليم – غنية أو فقيرة، كبيرة أو صغيرة، حضرية إلى حد كبير أو ريفية للغاية. كما ان اعداد سياسة وطنية شاملة للمعلمين من خلال توفير الموارد الكافية وتنفيذها مع الإرادة السياسية والمهارات الإدارية اللازمة يمكن أن يكون خطوة أولى حيوية على طريق تحقيق هيئة تدريسية محترفة ومتحمسة للغاية يمكن القول إن تحقيق هذا الهدف هو أفضل استثمار يمكن أن تقوم به أي دولة في تعليم المتعلمين .

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: التربية الاساسية – العلوم الانسانية ––العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية–**

• يجب أن يبدأ تحسين نتائج تعلم الطلاب بجعل النتائج سهلة الفهم لأصحاب المصلحة في التعليم، وتتبع التطور بمرور الوقت، وقياس النتائج على مستوى المدرسة بشكل مثالي مقابل النتائج على مستوى المنطقة أو المستوى الوطني. من المرجح أن يؤدي التعاون بين المعلمين وأولياء الأمور لدعم تعلم الطلاب إلى توليد تطلعات أعلى وتوقعات مهنية بين الطلاب. وعلى الاغلب أن يؤدي رفع مستوى معرفة أولياء الأمور ووعيهم بارتفاع معدل تغيب المعلمين وانخفاض نتائج التعلم إلى زيادة مطالبهم بتحسين جودة التعليم. وقد يستلزم ذلك وضع معايير الخدمة المتوقعة من المعلمين ومعروفة لدى الجهات المعنية بالتعليم. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الوعي بدور أولياء الأمور ومشاركتهم في دعم تعلم أطفالهم أمر بالغ الأهمية لزيادة مشاركتهم وانضمامهم للمدارس بهدف التعليم.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: التربية الاساسية – العلوم الانسانية ––العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية–**

• بناء مرصد سكاني قوي يعتمد على نظام احصائي حياتي يسمى (Vital Horoscope) يقوم العاملين بالوحدات الصحية من خلاله بأجراء مسح سكاني شهري للمناطق التابعة لهم لرصد اهم المؤشرات الديمغرافية كمعدلات الامية والبطالة والمواليد والوفيات وتعديل الخطط السكانية وفقا لذلك. كما يتم فيه مراعاة طبيعة المجتمع وتعيين رجل وامرأة في كل وحدة صحية لضمان تقديم الخدمة لكل من الجنسين. كما من الاهمية البالغة بناء الثقة بين مقدم الخدمة والمستفيد ليتم تحقيق الهدف في الاستجابة الفعالة من قبل الفئات المختلفة داخل المجتمع. ومن الضروري اتباع نهج مبادر وايجابي في تقديم الخدمة ، بمعنى الوصول بالخدمة شهريا الى منزل المستفيد ان لم يحضر للوحدة الصحية .

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: الادارة والاقتصاد – التربية الاساسية – العلوم الانسانية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان**

**الوزارات الساندة – وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية – وزارة الصحة–**

• تطبيق برنامج قوي للتوعية الصحية والانجابية بمشاركة ائمة المساجد والجامعات والمدارس والوحدات الصحية ووسائل الاعلام والجيش والشركات العامة والخاصة. كما يتم التشديد على الحملات التوعوية

بهدف التعريف بمخاطر الزواج المبكر والاعتماد على رجال الدين في اعداد عقود الزواج الشرعية بضرورة تحديد الفئات العمرية للنساء كما نص عليها القانون وتصديق عقود الزواج داخل محاكم الدولة بشكل قانوني. كما وينبغي للحكومة المركزية والحكومات المحلية أن تطبق القوانين بصرامة لضمان عدم عقد الزواج إلا بالموافقة الحرة والكاملة للزوجين المقبلين على الزواج. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات أن تنفذ بصرامة القوانين المتعلقة بالحد الأدنى لسن الرضا القانوني والحد الأدنى لسن الزواج، كما ينبغي لها رفع الحد الأدنى لسن الزواج حيثما كان ذلك ضروريا. وينبغي للحكومات والمنظمات غير الحكومية أن تولد الدعم الاجتماعي لإنفاذ القوانين المتعلقة بالحد الأدنى للسن القانونية للزواج، ولا سيما من خلال توفير فرص التعليم والعمل.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: كلية القانون – العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان**

**الوزارات الساندة – وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط–**

• حثّ الحكومات على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع قتل الأطفال، واختيار جنس الجنين قبل الولادة، والاتجار بالأطفال وخاصة الاناث واستخدامهن في البغاء والمواد الإباحية. والتركيز على مؤسسات دور رعاية الاطفال الايتام وخاصة بعد بلوغ اليتيم السن القانونية اي (18 سنة) اذ يتم تركهم بدون اي رعاية تعليمية او اقتصادية وهذا يعد جريمة بحد ذاتها بسبب عدم وجود مورد مادي اقتصادي يمكنهم من العيش الكريم او جهة حكومية تتولى تدريبهم وانضمامهم مهنيا في القطاع الخاص بالتالي يكونون عرضة وفريسة سهلة لأصحاب النفوس الضعيفة في استغلال تلك الطاقات الشبابية (ذكور واناث) وزجهم في دور البغاء والتسول مما يجعلهم عرضة لانتشار الامراض مثل الايدز والمخدرات.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: – التربية الاساسية – العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية – الوقفين**

• الاعتماد على تنفيذ سياسة شاملة لتخطيط القوى العاملة والتوظيف تأخذ في الاعتبار احتياجات القطاعين العام والخاص. وضرورة التأكيد على التعليم المهني والتقني وتعزيزه بما يتناسب مع خلق فرص العمل واحتياجات سوق العمل. وضرورة توفير دورات تدريبية مكثفة للعاملين في مجال التنمية السكانية والصحة في المؤسسات التعليمية المحلية والإقليمية لتعزيز الاكتفاء الذاتي الوطني وتنفيذ البرامج المكلفين بها. تللك الدورات تلقى من قبل متخصصين مهنيين ويعتمد على النوع وليس الكم والابتعاد عن الفئوية في اختيار

المتدربين فتكون البداية من قاعدة المؤسسة (العمال والموظفين المعينين الجدد) تواكب تلك الدورات التحديثات في مجال الحقوق والواجبات وفق ما اقرته منظمات الدولية والمؤسسات ذات المعايير الدولية (ISO).

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: – التربية الاساسية– العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان.**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية –الوقفين**

• ينبغي لجميع الجهات أن تبذل المزيد من الجهود لإصدار وتنفيذ وإنفاذ القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية التي تكون طرفا فيها، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تحمي المرأة من جميع أنواع التمييز الاقتصادي ومن التمييز الجنسي. التحرش، والتنفيذ الكامل لإعلان القضاء على العنف ضد المرأة كما اقره المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام 1993. وتحث الجهات التنفيذية على التوقيع والتصديق وتنفيذ جميع الاتفاقيات القائمة التي تعزز حقوق المرأة وبما لا يتعارض مع التشريعات الدينية وخاصة ان جميع تلك التشريعات اعلنت وضمنت حق المرأة منذ البدء.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: – التربية الاساسية– العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المرأة والطفولة والامومة والسكان.**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية–**

•وينبغي للحكومة المركزية أن تتخذ خطوات لضمان حصول الأطفال على الدعم المالي المناسب من والديهم، وذلك من خلال إنفاذ قوانين دعم الطفل، من بين تدابير أخرى. وينبغي للحكومات أن تنظر في إدخال تغييرات على القوانين والسياسات لضمان مسؤولية الرجال تجاه أطفالهم وأسرهم وتقديم الدعم المالي لهم. ويجب أن تشجع مثل هذه القوانين والسياسات أيضًا الحفاظ على وحدة الأسرة أو إعادة تشكيلها. وينبغي حماية سلامة المرأة في العلاقات المسيئة.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: – التربية الاساسية– العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان.**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية–**

•عند صياغة سياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لزيادة القدرة على الكسب لجميع الأفراد البالغين في الأسر المحرومة اقتصاديا، بما في ذلك كبار السن والنساء الذين يعملون في المنزل، وتمكين الأطفال من التعليم بدلا من إجبارهم على العمل. . وينبغي إيلاء اهتمام خاص للوالدين الوحيدين المحتاجين (الام الواحدة او الاب الواد) ، وخاصة أولئك المسؤولين كليا أو جزئيا عن إعالة

الأطفال وغيرهم من المعالين، من خلال ضمان دفع الحد الأدنى للأجور والبدلات، والائتمان، والتعليم، وتمويل مجموعات المساعدة الذاتية النسائية على الأقل. والإنفاذ القانوني الأقوى للمسؤوليات المالية للوالدين.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء : – التربية الاساسية– العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المرأة والطفولة والامومة والسكان.**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية – وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية**

• ينبغي تقديم المساعدة للأشخاص من ذوي الهمم (الاحتياجات الخاصة) في ممارسة حقوقهم ومسؤولياتهم الأسرية والإنجابية. وفتح مراكز تاهيل وتدريب نوعية ونموذجية من اجل توفير فرص عمل تليق بتلك الشريحة وبما يضمن تحقيق الاكتفاء الاقتصادي وتوفير فرص العيش الكريم بجهودهم الذاتية والابتعاد عن فكرة اعتبارهم عبء على الدولة والمجتمع فكم من اشخاص يعانون من اعاقات حققوا نجاحات منقطعة النظير وكان لهم اثر بالغ في تحقيق تنمية اقتصادية مهمة. ينبغي للحكومات أن تحافظ على آليات وتزيد من تطوير تلك الاليات لتوثيق التغييرات وإجراء دراسات حول تكوين الأسرة وهيكلها التي تحتوي على طفل من ذوي الاعاقة، وخاصة حول اوضاع الأسر المعيشية ، والأسر ذات الدخل المحدود والأسر المتعددة الأجيال. كما يجب ضمان فرص انضماهم داخل المؤسسات التعليمية العامة وليس الخاصة لكسر الفوارق والحواجز وجعلهم جزء لايتجزاء مع اقرانهم الاشخاص الاصحاء. كما ان ضمان حقوق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومشاركتهم في كافة جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تهيئة وتحسين وتطوير الظروف اللازمة التي تضمن تكافؤ الفرص للأشخاص ذوي الإعاقة وتقييم قدراتهم في العملية الاقتصادية والاجتماعية. كما يجب التركيز على التنمية الاجتماعية بما يحقق ضمان كرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز اعتمادهم على أنفسهم.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء : – التربية الاساسية– العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان.**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية – وزارة الشباب والرياضة.**

• ينبغي للحكومات أن تضع سياسات مراعية للأسرة في مجال الإسكان والعمل والصحة والضمان الاجتماعي والتعليم من أجل تهيئة بيئة داعمة للأسرة، مع مراعاة أشكالها ووظائفها المختلفة، وينبغي لها أن تدعم البرامج التعليمية المتعلقة بأدوار الوالدين، مهارات الوالدين وتنمية الطفل. ينبغي للحكومات، بالتعاون مع الأطراف الأخرى ذات الصلة، تطوير القدرة على رصد تأثير القرارات والإجراءات الاجتماعية

والاقتصادية على رفاهية الأسر، وعلى وضع المرأة داخل الأسرة، وعلى قدرة الأسر على تلبية الاحتياجات الأساسية. احتياجات أعضائها. كما وينبغي على جميع مستويات الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المعنية أن تطور وسائل مبتكرة لتقديم مساعدة أكثر فعالية للأسر والأفراد الذين قد يتأثرون بمشاكل محددة، مثل الفقر المدقع، والبطالة المزمنة، والمرض، والمشاكل المنزلية والجنسية. العنف، ودفع المهور، والإدمان على المخدرات أو الكحول، وسفاح القربى، وإساءة معاملة الأطفال، والإهمال أو الهجر.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: – التربية الاساسية– العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان .الطب**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية – وزارة الشباب والرياضة.**

• ينبغي للحكومات أن تدعم وتطور الآليات المناسبة لمساعدة الأسر التي ترعى الأطفال والمسنين المعالين وأفراد الأسرة ذوي الإعاقة، بما في ذلك الأشخاص الناجمون عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتشجيع تقاسم تلك المسؤوليات بين الرجال والنساء، ودعم قدرة الأسر المتعددة الأجيال على البقاء. وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأرامل والأيتام. وينبغي بذل كل الجهود للمساعدة في بناء روابط شبيهة بالعائلية في الظروف الصعبة بشكل خاص، على سبيل المثال، تلك التي تتعلق بأطفال الشوارع. وضرور اهتماما أكبر في التضامن مع الأسر الفقيرة والأسر التي وقعت ضحية للحروب والجفاف والمجاعة والكوارث الطبيعية والتمييز العنصري والعرقي أو العنف. ويجب بذل كل جهد للحفاظ على أفرادها معًا، ولم شملهم في حالة الانفصال وضمان الوصول إلى البرامج الحكومية المصممة لدعم ومساعدة تلك الأسر الضعيفة.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء: – التربية الاساسية– العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان، والطب**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية – وزارة الشباب والرياضة.**

• لقد بلغ نمو سكان العالم أعلى مستوياته على الإطلاق بالأرقام المطلقة، حيث تقترب الزيادات الحالية من 90 مليون شخص سنويا. ووفقاً لتوقعات الأمم المتحدة، من المرجح أن تظل الزيادات السكانية السنوية قريبة من 90 مليون نسمة حتى عام 2015. وبينما استغرق الأمر 123 عاماً لزيادة عدد سكان العالم من مليار واحد إلى ملياري نسمة، فإن الزيادات اللاحقة البالغة مليار استغرقت 33 عاماً،14 سنة و13 سنة. ومن المتوقع أن يستغرق الانتقال من المليار الخامس إلى المليار السادس، الجاري حاليا، 11 عاما فقط

وأن يكتمل بحلول عام 1998. وقد زاد عدد سكان العالم بمعدل 1.7 في المائة سنويا خلال الفترة 1985-1990، ولكن من المتوقع أن على أن تنخفض خلال العقود التالية لتصل إلى 1.0 في المائة سنوياً بحلول الفترة 2020-2025. ومع ذلك، فإن تحقيق الاستقرار السكاني خلال القرن الحادي والعشرين سيتطلب تنفيذ جميع السياسات والتوصيات الواردة في برنامج العمل الحالي.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء : - التربية الاساسية– العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المراة والطفولة والامومة والسكان والادارة والاقتصاد**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية – وزارة الشباب والرياضة.**

• ونظرا لانخفاض مستويات الوفيات واستمرار ارتفاع مستويات الخصوبة، لا يزال عدد كبير من البلدان النامية يضم نسبة كبيرة جدا من الأطفال والشباب بين سكانه. وبالنسبة للمناطق الأقل نموا ككل، فإن 36 في المائة من السكان تقل أعمارهم عن 15 عاما، وحتى مع انخفاض الخصوبة المتوقع، فإن هذه النسبة ستظل حوالي 30 في المائة بحلول عام 2015. وفي أفريقيا، تبلغ نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عاما وتبلغ نسبة الأطفال في سن 15 عاماً 45 في المائة، ومن المتوقع أن ينخفض هذا الرقم قليلاً إلى 40 في المائة في عام 2015. وللفقر تأثير مدمر على صحة الأطفال ورفاههم. ويتعرض الأطفال الذين يعيشون في الفقر لخطر كبير للإصابة بسوء التغذية والمرض والوقوع فريسة للاستغلال في العمل والاتجار والإهمال والاعتداء الجنسي وإدمان المخدرات. تمثل المطالب الحالية والمستقبلية التي تفرضها أعداد كبيرة من الشباب، لا سيما في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف، تحديات ومسؤوليات كبيرة على عاتق الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان والمجتمع الدولي. وأول وأهم هذه المسؤوليات هو التأكد من أن كل طفل هو طفل مطلوب. وتتمثل المسؤولية الثانية في الاعتراف بأن الأطفال هم أهم مورد للمستقبل وأن زيادة الاستثمار فيهم من جانب الآباء والمجتمعات أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية.

**الكليات والمراكز المعنية بالأجراء : - التربية الاساسية– العلوم الانسانية –العلوم الاسلامية – مراكز دعم المرأة والطفولة والامومة والسكان والادارة والاقتصاد**

**الوزارات الساندة –وزارة العمل والشؤن الاجتماعية –وزارة العدل –وزارة التخطيط –وزارة التربية – وزارة الشباب والرياضة.**

ولتنفيذ ما ورد أعلاه يجب ان تشارك جهات ساندة للوزارة وللجامعات كافة للعمل المشترك وبالإمكان ان تشمل :-

1- الوزارات كافة أو إدارات العمل أو الخدمة المدنية أو العامة وخاصة الصحة والعمل. والشؤن الاجتماعية والداخلية والعدل .

2- التعليم أو لجان الخدمة العامة أو الهيئات المماثلة التي تتعامل مع أي من المؤسسات الرئيسية أبعاد السياسة الوطنية للمعلمين، وخاصة توظيف المعلمين، والتعليم الأولي، والتطوير المهني وجميع جوانب التوظيف.

3- الهيئات المهنية المعنية بالمعلمين، مثل المجالس المهنية للمعلمين أو الهيئات شبه الحكومية القانونية، مثل منتديات النقابات والحكومات. أيضًا أن يساعد أولئك الموجودين في المستوى الفرعي – المستوى الوطني – الإقليمي أو الإقليمي أو مستوى الولاية، والمحلي أو البلدي أو القرية

4- المسؤولون عن القضايا المتعلقة بالمعلمين مثل مقدمو التعليم الخاص ينطبق الاجراءات بالتساوي على مقدمي خدمات التعليم العام والخاص والمدرسين – جميعهم، كما تمت مناقشته الواردة في القسم أعلاه، ينبغي تضمينها في السياسة الوطنية. يشمل مقدمو التعليم الخاص أولئك الذين تتمتع الحكومة بوظيفة إشرافية أو تنظيمية كجزء من مسؤولياتها الوطنية، بما في ذلك: المدارس الخاصة الربحية أو غير الربحية أو شبكات المدارس أو مراكز التعلم الأخرى، بما في ذلك المدارس الدينية أو الدينية التي أنشئت لاستكمال سياسات التعليم العام.

5- المنظمات غير الحكومية أو المجتمعات المسؤولة عن توفير التعليم في المواقف التي توجد فيها فجوات في التمويل، أو في حالات الطوارئ أو الكوارث أو الحرب أو الصراعات الأهلية، واصحاب المصلحة في مجال التعليم بالإضافة إلى سلطات التعليم العامة والخاصة[1].

**المحور الثالث: الجانب التطبيقي في تنفيذ الوثيقة والفرق البحثية الجامعية المشكلة بالمتابعة**

هناك دور كبير للجامعات في متابعة وتنفيذ الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية للعراق 2023-2030- حيث كلفت الوزارة احدى الجامعات (جامعة ديالى) لوضع الاطر والمصفوفات القياسية لمتابعة الاجندة المعتمدة في عمل الفريق[2].

(1) UNESCO. Education Policy and Reform. Secondary Information Regional Information Base: Indonesia. Comp. Yoko Kono. Bangkok, Thailand: UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education, https://unesdoc.unesco.org/ark:/2010/pf48223. 0000190270 .

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة ديالى – دائرة الدراسات والتخطيط – تقرير اللجنة الخماسية لوضع مقترحات ومصفوفات لقياس ومتابعة تطبيق محاور الوثيقة الوطنية .-الامر الجامعي المرقم 3635 في 7 /2/2025- تقرير رسمي (غير منشور ).

**الاطار القانوني:** تم تكليف جامعة ديالى بمتابعة ووضع مؤشرات قابلة للقياس و التطبيق للوثيقة الوطنية – الهدف هو متابعة وتنفيذ مؤشرات الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية حيث تم تكليفها بأمر وزاري نهاية عام 2024

❖ **اجراءات الفريق:**

1– التعريف بالمخطط الاساس mastar planالذي يوضح المحاور والاهداف التفصيلية للاستدامة في العيش الكريم لسكان العراق .كما موضح في الشكل ادناه :–

2– دراسة امكانية تحقيق مصفوفة الاهداف في المحافظات العراقية من خلال تطبيق تلك المؤشرات في مجتمع المحافظات الموزعة فيها جغرافيا الجامعات العراقية الحكومية الرئيسة – والتي سيتم الحصول على موقف تلك المؤشرات من تلك الجامعات سنويا ودوريا ,من خلال تقارير مربوطة من خلال Link مع الوزارة – مع اتاحة تزويد قسم الدراسات والتخطيط بالبيانات الاحصائية المتوفرة والمطلوبة من وزارة التخطيط او وزارة التعليم كخط شروع عند الحاجة من قبل الكليات لقياس ومتابعة تغير المؤشرات

3– دور الجامعات العراقية بمتابعة تنفيذ وحراك الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية من الجوانب

- العلمية: التوجيه بمشاريع بحثية للدراسات العليا–ندوات تخصصية وعقد مؤتمرات سنوية
- الإعلامية: رفع اعلانات متحركة بالجامعة وتشكيلاتها بالمحاور الواجب التعريف بها وتسليط الضوء عليها – اتخاذه شعار للدوائر الرسمية–
- التخطيطية: قيام قسم الدراسات والتخطيط برفع جميع النشاطات الى مركز الوزارة بجميع الفعاليات التي تحققها التشكيلات بهذا الشأن ومراجعة موقع الجامعة لمتابعة التغيرات التي تطرأ على محاور الوثيقة

• الاجتماعية: ربط الجامعة بالمجتمع من خلال تبني كل تشكيل من الكليات للوسط الذي يعمل به الخريجون بالتعريف وتطبيق اهداف ورؤية ورسالة هذه الوثيقة والتوضيح بان الوثيقة هو ضمان لمستقبل الاجيال القادمة

4- اقترح بناء لوحات متابعة للمحاور والاهداف التفصيلية لكل جامعة من خلال برامج مخططة وبوابات وروابط تهياها الوزارة لمتابعة استجابة الجامعات لقياس مؤشرات المحاور الاحدى عشر – ومن خلال اشكال رمزية تحتاج الى برمجة حاسوبية متطورة خاصة تعدها الوزارة بهذا الشان للتعرف على المسار الذي تنجزه الجامعات للوصول الى الهدف المنشود في كل محور من محاور الوثيقة الوطنية :- مثال تم تصميم هذه اللوحة لمتابعة مدى مواكبة الجامعات لمحاور الوثيقة.

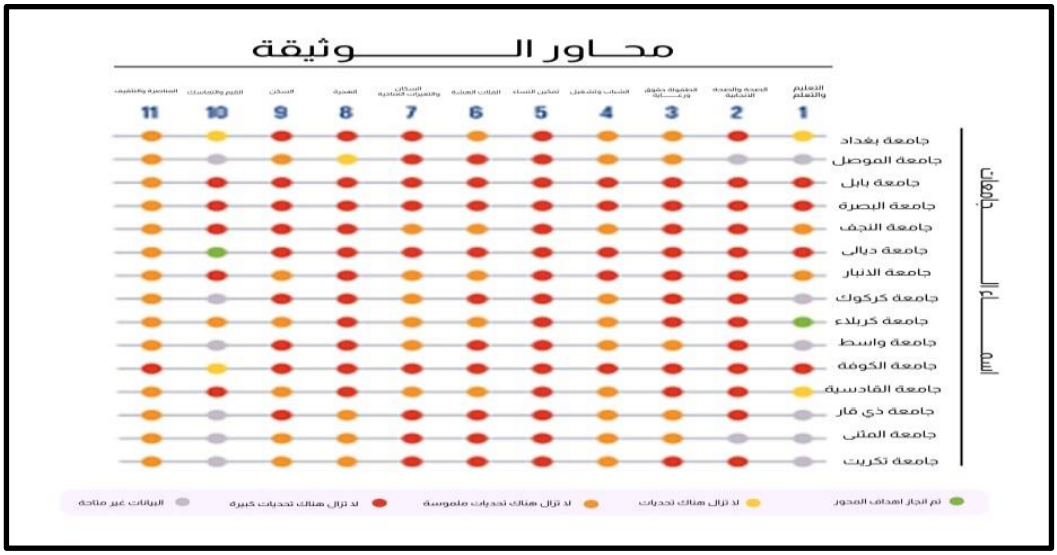


5- بناء ملفات التعريف بالمحاور على انفراد مع تحديد المؤشرات المقترحة من قبل فريق العمل بجامعة ديالى والبرامج المقترحة لتنفيذها لمتابعة تحقيق نجاح الوثيقة ومحاورها الاحدى عشر – مع مراعاة الجانب القانوني والتشريعي .

- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور الاول والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة
- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور الثاني والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة
- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور الثالث والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة
- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور االرابع والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة
- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور الخامس والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة
- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور االسادس والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة
- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور االسابع والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة

- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور الثامن والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة
- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور التاسع والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة
- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور العاشر والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة
- ✓ لوحة متابعة اتجاهات أهداف الوثيقة للمحور االحادي عشر والبرامج القابلة للتنفيذ لكل جامعة

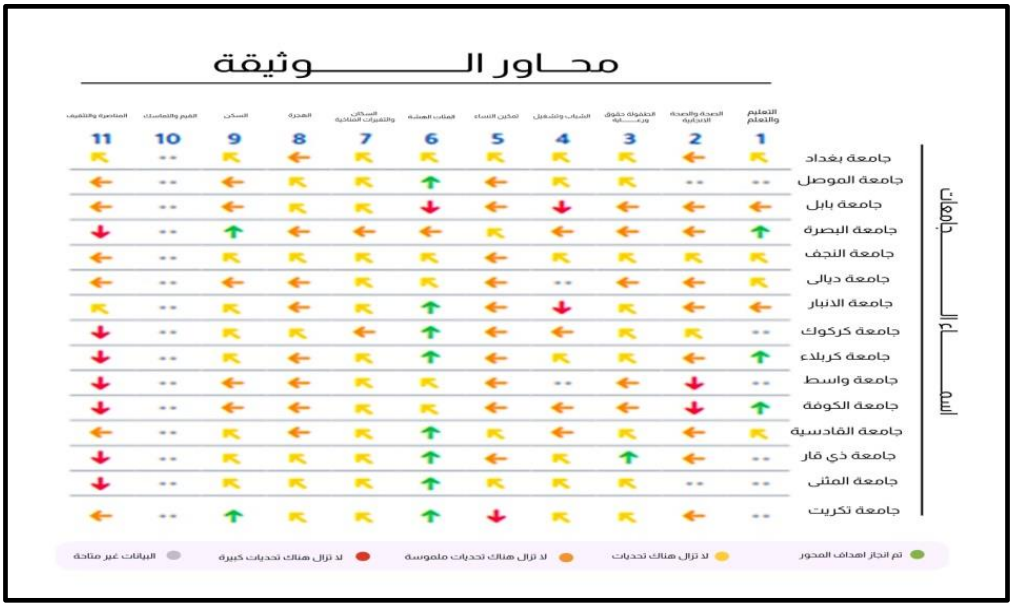


6- بناء بوابة الكترونية لمتابعة تنفيذ الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية للدولة تتطلب تخطيطا جيدا سيضمن التكامل بين جمع البيانات وتحليل التقارير الخاصة بالأهداف الاحدى عشر –فيما يلي خطوات مفصلة لأنشاء هذه البوابة واليات المتابعة وتقع هذه البوابة على عاتق وزارة التعليم والبحث العلمي – قسم الدراسات والتخطيط . وبدعم من المبرمجين في الوزارة مع ملاحظة ماتم اقتراحه للتنفيذ في كل مرحلة من قبل اللجنة.

**المرحلة 1: التخطيط والتصميم**

1- تحديد المتطلبات الوظيفية

- توضيح الأهداف الـ 11 وتفكيكها إلى مؤشرات قابلة للقياس.- تم ذلك من خلال وضع اهداف ومؤشرات يمكن قياسها قدمتها اللجنة في جامعة ديالى ولكل محور من المحاور الاحدى عشر.
- مرفق تحديد نوع البيانات المطلوبة (بيانات ديموغرافية، اقتصادية، تعليمية، صحية، إلخ). تم ذلك من خلال المصفوفات المرفقة تحديد المستخدمين الأساسيين للبوابة (مثل الجهات الحكومية، الباحثين، المنظمات).
- اختيار اقدم جامعة في كل محافظة ترتبط بالفريق الوزاري لمتابعة العمل تكامليا .

2- تطوير خارطة طريق واضحة: تم ذلك من خلال وضع برامج لتحقيق الاهداف من قبل اللجنة

- إنشاء خطة عمل تتضمن مراحل التنفيذ والجدول الزمني. تكون المراجعة نهاية كل سنة من عام 2023- لغاية 2030 في كل جامعة.
- تحديد الموارد المطلوبة (مثل فريق التطوير، الخوادم، وقواعد البيانات).يشكل فريق في كل جامعة والوزارة يسمى فريق الوثيقة الوطنية لمتابعة الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية.
- التنسيق مع الوزارات والمؤسسات لتوفير البيانات المتاحة. ربط قسم الدراسات والتخطيط بالوزارة مع الفريق بالجامعات المختارة

**المرحلة 2: تطوير البنية التحتية التقنية**

1- اختيار منصة التطوير المناسبة: تقرره الوزارة

استخدام أطر عمل ويب مثل Django أو Laravel أو Spring Boot. تقرره الوزارة ويوصى باستخدام خدمات الحوسبة السحابية مثل AWS أو Azure لضمان التوسع وسهولة الصيانة. تقرره الوزارة.

2- إنشاء قاعدة بيانات متكاملة:

- تصميم قاعدة بيانات مركزية تحتوي على جميع المؤشرات المرتبطة بالأهداف الـ 11.
- اختيار نظام إدارة قواعد بيانات مثل MySQL أو PostgreSQL. وربط القاعدة بنظم أخرى مثل قواعد بيانات السجلات المدنية أو نظم الرعاية الصحية.

3- تأمين البيانات وحماية الخصوصية: تطبيق تشفير البيانات، والتحقق من الهوية، وتحديد أدوار وصلاحيات لكل مستخدم. الالتزام بالقوانين المحلية لحماية البيانات.

**المرحلة 3: تطوير واجهة المستخدم**

1- تصميم واجهة سهلة الاستخدام:

واجهات مرنة للوزارات والمؤسسات لتحديث البيانات بشكل مباشر. لوحات معلومات (Dashboards) تفاعلية توفر تقارير في الوقت الفعلي عن تقدم الأهداف. تصميم متجاوب يناسب الهواتف والأجهزة اللوحية.

2- نماذج إدخال البيانات ومتابعة الأهداف:

تطوير نماذج لإدخال البيانات الخاصة بكل هدف. أدوات لرفع التقارير الدورية وربطها بالمؤشرات المحددة.

**المرحلة 4: أدوات التحليل والمتابعة**

1- تطوير أدوات تحليل البيانات:

- ربط البوابة بأنظمة تحليل البيانات مثل Power BI أو Tableau.
- تقديم رسوم بيانية وتقارير تفصيلية عن التقدم لكل هدف ومقارنة بالأعوام السابقة.

2- نظام إنذار مبكر:

إنشاء نظام تنبيهات تلقائي لإشعار المسؤولين عند تأخر تحقيق الأهداف أو رصد تغيرات غير متوقعة في المؤشرات.

**المرحلة 5: التكامل مع الأنظمة الأخرى**

1- دمج البوابة مع منصات وطنية أخرى:

- ربط البوابة مع نظم السجلات المدنية، نظم التعليم، والرعاية الصحية للحصول على البيانات بشكل تلقائي.
- استخدام واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لتسهيل التكامل بين الأنظمة المختلفة.

2- تمكين الربط مع تطبيقات الهواتف:

- إنشاء تطبيقات مرافقة للبوابة تتيح للمواطنين والمشرفين متابعة الأهداف عبر هواتفهم الذكية.

**المرحلة 6: التشغيل والتقييم**

1- إطلاق النسخة التجريبية:

اختبار النظام مع مجموعة صغيرة من المستخدمين لجمع الملاحظات وتحسين الأداء. التحقق من سلامة التكامل مع قواعد البيانات وسرعة الاستجابة.

2- تدريب المستخدمين:

تقديم ورش عمل ودورات تدريبية للمستخدمين من الجهات المختلفة على كيفية استخدام البوابة.

3- تقييم الأداء المستمر:

تطوير نظام تقييم داخلي لقياس فاعلية البوابة وتحديثها بشكل دوري.

**المرحلة 7: الصيانة المستمرة والتطوير المستقبلي**

1- إجراء تحسينات دورية:

تحديث البوابة بناءً على التغذية الراجعة والبيانات الجديدة. إضافة أهداف فرعية أو مؤشرات عند الحاجة لتعكس مستجدات الخطة الوطنية.

2- دعم فني مستمر:

توفير فريق فني ودعم للتعامل مع الأعطال الفنية وإجراء التحديثات اللازمة.

**المصادر**


1. الامانة العام لمجلس الوزراء – المجلس الاعلى للسكان — الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية 2023.
2. الامانة العامة لمجلس الوزراء – المجلس الاعلى للسكان – الوثيقة الوطنية للسياسة للسكان 2013.
3. جمهورية العراق. مجلس الوزراء–المجلس الاعلى للسكان – دراسة تحديات النمو السكاني وتداعيته على التخطيط التنموي والانفاق –دائرة شؤن اللجان – 2024 – دراسة (غير منشورة) ص17.
4. سهاد علي شهيد، الاجراءات المقترحة لمتابعة تنفيذ الوثيقة الوطني والسياسة السكانية (الخطة الاستراتيجية الوطنية للسكان) – الجامعة المستنصرية – كلية الادارة والاقتصاد قسم الاحصاء – دراسة قدمت في ندوة علمية في قسم الإحصاء/كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية، 2025.

https://www.uomustansiriyah.edu.iq/web_article.php?post_id=2611_186&lang=ar

5. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – جامعة ديالى – دائرة الدراسات والتخطيط – تقرير اللجنة الخماسية لوضع مقترحات ومصفوفات لقياس ومتابعة تطبيق محاور الوثيقة الوطنية .–الامر الجامعي المرقم 3635 في 7 /2/ 2025– تقرير رسمي (غير منشور ).
6. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي –قسم الدراسات والتخطيط والمتابعة – اللجنة العليا الاستشارية والتنفيذية لمتابعة الوثيقة الوطنية للسياسة السكانية 2013 – امر وزاري بالرقم 10382 في 2023/12/11

7. Food Security and Sustainable Development Division United Nations Economic Commission for Africa Addis Ababa (Ethiopia),1998," POPULATION POLICIES, ENVIRONMENT AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE ECA REGION", POPULATION POLICIES, ENVIRONMENT AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE ECA REGION, pp(3–5). https://repository.uneca.org/handle/10855/4662 .

8. Report of the United Nations Conference on Environment and Development, Rio de Janeiro, 3–14 June 1992, vol. I, Resolutions Adopted by the Conference (United Nations publication, Sales No. E.93.I.8 and corrigenda), resolution 1, annex II. https://iris.who.int/bitstream/handle/10665/171232/EB91_Inf.Doc-5_eng.pdf

9. UNESCO. Education Policy and Reform. Secondary Information Regional Information Base: Indonesia. Comp. Yoko Kono. Bangkok, Thailand: UNESCO Asia and Pacific Regional Bureau for Education, 2010. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000190270 .